ERT
ECONOMIC REFORM TEAM - YEMEN
فريق الاصلاحات الاقتصاديه - اليمن

رؤيــة إستمرار النشاط الاقتصادي وإعادة الاعمار

SEMC
STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

YBC
نادي الأعمال اليمني
Yemeni Business Club

تمهيد :

يلعب القطاع الخاص دورا مهما في الحياة الاقتصادية اليمنية من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل العمالة والاستثمار والتجارة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلي أدواره الكبيرة التي وجد نفسه في مواجهتها أثناء الحرب والمتمثلة في تقديم السلع والخدمات في ظروف صعبة ومعقدة ومن خلال دعم جهود الإغاثة الانسانية.

ورغم ذلك فقد تعرض القطاع الخاص لخسائر كبيرة جراء الحرب حيث يظهر مسح أجراه مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي ان ٨٣ % من مؤسسات القطاع الخاص تعرضت لأضرار مباشرة وغير مباشرة، كما ان ٦٠% من شركات القطاع الخاص باتت تفكر بنقل رؤوس أموالها أو جزء منه إلي خارج البلد.

وتشكل تلك المعطيات دافعا قويا للقطاع الخاص والحكومة وكافة شركاء التنمية للبحث عن رؤي وآليات تسهم في تعزيز الدور المحوري والمؤثر للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية في اليمن، وذلك من خلال إزالة المعوقات التي يواجهها القطاع الخاص علي الصعيد الداخلي أو تلك المرتبطة بممارسته وأدواره في خدمة التنمية.

ومن منطلق حرص القطاع الخاص ممثلا بفريق الإصلاحات الاقتصادية الذي يضم نخبة من ابرز رجال الأعمال في اليمن والخبراء الاقتصاديين وممثلي المجتمع المدني فانه يسعي لوضع الرؤي والتصورات التي تسهم في استئناف النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار في اليمن، ومنها وضع خطة مستقبلية تسهم في إزالة المعوقات التي تعيق النشاط الاقتصادي والتنموي وتضع المحددات العملية للنهوض بالتنمية في ظروف الحرب وتبعاتها.

جدول المحتويات

هدف الرؤية	3
الأدوار التي يمكن ان تلعبها كافة الأطراف في استمرار النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار :	4
السيناريو الأول: استمرار الحرب والصراع لسنوات قادمة:	4
تحييد الاقتصاد الوطني وتعزيز سبل المعيشة، من خلال:	4
تحسين الأوضاع الانسانية وخاصة للفئات الأكثر تضرراً، من خلال:	5
مساعدة القطاع الخاص على البقاء في ظل الحرب، وذلك من خلال:	5
السيناريو الثاني: انهاء الحرب وتحقيق السلام:	6
الأولويات السياسية والأمنية والتي تضمن استعادة الثقة في مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات العامة:	6
الأولويات الإنسانية وإعادة الإعمار:	7
أولويات تحفيز النمو الاقتصادي وانعاش سبل المعيشة:	8
أولويات تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص:	10
شركاء التنمية ودورهم المساند في تنفيذ الأولويات والسياسات المطلوبة:	9
دور ومهام القطاع الخاص:	11
مصفوفة البرامج والسياسات	14
المرحلة الحالية	14
مرحلة اعادة الاعمار	17

رؤية
استمرار
النشاط
الاقتصادي

هدف الرؤية

استمرار النشاط الاقتصادي واعادة الاعمار

الأدوار التي يمكن ان تلعبها كافة الأطراف في استمرار النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار :

لا يمكن الحديث عن أدوار مستقبلية للقطاع الخاص في بيئة تتسم بالتعقيد الشديد في اليمن جراء الصراع المستمر ما لم يكن هناك استقرار سياسي وامني، لذا فان رؤية القطاع الخاص لابد ان تبني علي المتغيرات السياسية والأمنية في البلد.

وهنا يمكن وضع عدد من السيناريوهات واقتراح الأدوار المفترضة للقطاع الخاص في اطار كل سيناريو محتمل .

السيناريو الأول: استمرار الحرب والصراع لسنوات قادمة:

يمثل هذا السيناريو الأسواء بالنسبة لليمن ويعني المزيد من المعاناة الاقتصادية والانسانية يوماً بعد أخر، إذ انه كلما استمرت الحرب فان ذلك يعني استمرار تزايد الخسائر الاجتماعية المتمثلة في ارتفاع أعداد القتلى والجرحى وتزايد عدد النازحين والمهجرين من ديارهم بما لذلك من آثار اجتماعية تتمثل في تزايد حدة الانقسامات المجتمعية وتفكك مكونات المجتمع وتنامي ظواهر الانتقام والإرهاب ناهيك عن تدمير البنية التحتية الضعيفة ومقومات البيئة الاقتصادية الهشة وزيادة خسائر القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية وظهور المجاعة بشكل واسع.

وبالتالي فان النتيجة الحتمية هي ارتفاع تكلفة إعادة الإعمار، وصعوبة توفير وتأمين القدرات المالية والفنية والبشرية اللازمة لإعادة الإعمار مستقبلاً. ولذلك فانه من الأهمية بمكان في ظل هذا السيناريو المرعب ان يتم التركيز على السياسات والأولويات التي تحد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والانسانية جراء الحرب. وفي هذا السياق نقترح عدداً من تلك السياسات والتدخلات كالتالي:

1- تحييد الاقتصاد الوطني وتعزيز سبل المعيشة، من خلال:

* المشاركة في بناء ودعم آليه عملية (مبادرة تحييد الاقتصاد) ومتوافق عليها من جميع أطراف النزاع تضمن تجنيب ما تبقى من بنية تحتية ومنشآت ومرافق اقتصادية الاستهداف المباشر من أطراف الحرب وبما يضمن ديمومة النشاط الاقتصادي وتدفق الموارد المالية بصورة سلسة.

* العمل على تسهيل تدفق السلع والخدمات من وإلى اليمن من خلال تسهيل إجراءات التفتيش التي يتبعها التحالف العربي على حركة الأفراد والبضائع والضغط علي كل الأطراف في الداخل لإزالة كل العوائق أمام انتقال السلع.

* دعم برامج التنمية الريفية المحلية لتوفير الحد الأدنى من المتطلبات المجتمعية، عبر النقد مقابل العمل او المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.

* تهيئة مناطق آمنة لوصول المساعدات وتحويلها نحو المستفيدين بحيث تركز علي الأكثر تضررا.

* اشراك القطاع الخاص في تقديم الأعمال الاغاثية والانسانية من خلال توفير السلع والدخول في المناقصات الكبيرة مع المنظمات الدولية التي تتولي هذا الجانب

2- تحسين الأوضاع الانسانية وخاصة للفئات الأكثر تضرراً، من خلال:

* توفير المواد الغذائية الإغاثية ومياه الشرب النقية وكذلك المساعدات النقدية للمتضررين.

* العمل على معالجة وتوفير الاحتياجات الطارئة لسوء التغذية.

* تأمين الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات للمواطنين وخاصة توفير المشتقات النفطية والغاز المنزلي، وتلبية الاحتياجات المحلية من الكهرباء والمياه بصورة منتظمة وإتاحة المجال للقطاع الخاص ليقوم بأدوار أساسية في ظل رقابة وإشراف من الجهات المختصة.

* توفير الوسائل البديلة في المجال الصحي (مثل الفرق الطبية المتنقلة) للمرافق التي تضررت سابقا.

* تقوية التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بمعالجة الأوضاع الانسانية (السلطات المحلية، منظمات المجتمع المدني المحلية، المنظمات الدولية) من اجل الوصول إلى الفئات اشد احتياجا باقل التكاليف.

* دعم تنفيذ خطة الاستجابة الانسانية لليمن وتعزيز جوانب التنسيق بين الجهود المحلية وجهود المانحين في هذا المجال.

3. مساعدة القطاع الخاص على البقاء في ظل الحرب، وذلك من خلال:

* العمل على تأمين مصادر الطاقة اللازمة لبقاء العمليات الانتاجية والنقل، وبالذات المشتقات النفطية والسماح للقطاع الخاص باستيراد احتياجاته منها وفق ضوابط واضحة وبما لا يضر بالاحتياطي من العملات الأجنبية وبقيمة العملة الوطنية.

* العمل على ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتلاعبين بأسعار العملات واحتكار السوق المالي.

* التركيز على دعم مشاريع كثيفة العمالة وبالذات المشاريع الصغيرة والأصغر من خلال توفير مصادر التمويل، وتمويل برامج المبادرات الذاتية للشباب والمرأة ودعمهم في امتلاك الأصول الانتاجية، وانشاء حاضنات الأعمال.

* مساعدة القطاع الخاص في إدارة المخاطر أثناء الحرب من خلال إعداد استراتيجية لمواجهة الأزمات.

* تسهيل الحركة التجارية من خلال ضمان حرية التجارة الخارجية وإبقاء جميع الموانئ مفتوحة أمام القطاع الخاص لضمان تدفق السلع.

وبالنسبة لأولويات الأطر المؤسسية اللازمة وفق هذا السيناريو فاننا نرى انشاء هيئة وطنية لتنسيق الدعم الانسانيالانساني في اليمن نظراً لعدم وجود أي هيئة أو جهة حكومية تتولى هذا الدور في الوقت الراهن إلى جانب تشتت الدعم المقدم من مختلف الجهات وتضارب أولوياتها في بعض الأحيان، فضلاً عن ضعف آليات الرقابة والمتابعة الحالية على المنظمات والجهات التي تقدم الدعم الانساني. وفي هذا السياق يمكن تمثيل كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الأجنبية في هذه الهيئة وبما يساهم في استعادة ثقة المواطنين في مقدمي الدعم وتعزيز التكافل الاجتماعي في المجتمع.

أما من حيث مناطق الاستهداف فان الأولوية يجب ان تكون للمناطق الأكثر تضرراً من النزاع والمناطق التي تعاني من مستويات الفقر العالية وتواجه صعوبة في الوصول إلى الغذاء والدواء.

السيناريو الثاني: انهاء الحرب وتحقيق السلام:

يفترض هذا السيناريو الوصول الي اتفاق سلام لانهاء الحرب وتحقيق المصالحة الوطنية، وما يترتب

عليها من تشكيل حكومة وطنية موحدة قادرة على مواجهة التحديات المختلفة والانتقال باليمن إلى بر الأمان بدعم ومساندة كبيرة من المحيط الإقليمي والدولي.

هذا الجزء سيركز على عدد من الأولويات لها علاقة باستعادة سلطات الدولة سواءً كانت اقتصادية أو سياسية أو أمنية، إلى جانب الأولويات ذات العلاقة بأمن المواطن واحتياجاته الأساسية المتمثلة بالعدالة والتوظيف وتوفر الخدمات الأساسية، فضلاً عن أولويات دعم التحول المؤسسي (الإصلاحات المؤسسية) اللازم لتحقيق التنمية من جديد وبما يسهم في عودة اليمن إلى مضمار التنمية.

1- الأولويات السياسية والأمنية والتي تضمن استعادة الثقة في مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات العامة:

* وقف الحرب وجميع أشكال العنف وانتهاكات القانون الانساني الدولي وفض الاشتباك بين القوات المسلحة والتشكيلات والمليشيات والجماعات المسلحة الأخرى وضمان عودتها إلى ثكناتها.
* إطلاق عملية سياسية جديدة وواضحة المعالم والتوقيت الزمني تبدأ بتشكيل حكومة وحدة وطنية وتنتهي بالاستفتاء على الدستور الجديد وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.
* سحب الأسلحة المتوسطة والثقيلة من جميع المليشيات، وإعادتها إلى الدولة مع تجريم حيازتها والإتجار بها.
* إعادة تأهيل البرنامج الوطني لنزع الألغام والاستفادة من خبراته السابقة في جوانب التدريب والتأهيل والتوعية بمخاطر الألغام والمتفجرات.
* تطهير مناطق الصراع من الألغام والقنابل والذخائر غير المتفجرة للمحافظة على الأرواح البشرية عبر تنظيف الطرقات والمناطق السكنية والمدارس وأماكن التجمعات السكانية من مخلفات الحرب.
* إصلاح المؤسسات المسئولة عن الأمن وإعادة انتشار قوات الأمن، والاستفادة من التنظيمات الاجتماعية التقليدية في حل إشكاليات الأمن، وإعادة تأهيل من لا تنطبق عليهم شروط الخدمة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.
* اتخاذ التدابير والإجراءات التشريعية والمؤسسية لتحقيق العدالة الانتقالية وضمان حماية حقوق الانسان وتجريم انتهاكها وإصدار وتنفيذ قانون العدالة الانتقالية.
* تفعيل قواعد الحكم الرشيد وبالذات فيما يتعلق بتحديد إجراءات صارمة لمكافحة الفساد.

2- الأولويات الإنسانية وإعادة الإعمار:

* حصر ومعالجة الأضرار الإنسانية وإعادة الإعمار للمناطق والفئات المتضررة من الأحداث والإسراع في استيعاب مصادر التمويل المتاحة لإعادة الإعمار (التعهدات السابقة للمانحين) والإعداد للمشاريع التي سيتم تمويلها.
* إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية والمرافق العامة والخاصة المتضررة جراء الأحداث. مع إعطاء الأولوية للخدمات التعليمية والصحية، الطرق، الكهرباء، شبكات المياه، وتشجيع عودة الطلاب المنخرطين في الصراع إلى المدارس والجامعات.
* ربط التدخلات الإغاثية بأهداف طويلة الأجل تساعد على تقوية التأهيل المبكر والسريع للمجتمعات والأفراد وكذلك توفير سبل معيشية للأشخاص الذين فقدوا أعمالهم.
* توفير المساعدات الانسانية (عينية أو نقدية) للفئات المحتاجة وبالذات المتضررة من الحرب (النازحين، المهجرين، المتضررين، .....) وفي هذا السياق يمكن إنشاء أو تمكين هيئة عليا للإغاثة لتقديم المساعدات وتنسيق الأعمال الإغاثية بين الجهات المتعددة المقدمة للمساعدات.

3- أولويات تحفيز النمو الاقتصادي وانعاش سبل المعيشة:

* إعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية العامة المتوقفة وبالذات قطاعات النفط والغاز والكهرباء لما لها من دور في تنشيط الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.
* تنويع مصادر النمو الاقتصادي عبر تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية، وتنمية قطاع الزراعة والصناعات الغذائية وإعادة تنشيط قطاع السياحة.
* انتهاج سياسات اقتصادية كلية (مالية، نقدية، تجارية) رشيدة تسهم جميعها في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي اللازم لتهيئة بيئة اقتصادية واستثمارية جاذبة ومساعدة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية ومستدامة، وبالأخص فيما يتعلق بعجز الموازنة العامة وتخفيض معدلات التضخم ودعم استقرار قيمة العملة الوطنية وتكوين احتياطيات كافية من العملات الأجنبية والحد من عجز ميزان المدفوعات.
* التركيز على المشاريع ذات الأثر التنموي الواضح والمباشر وذات الإمكانيات الهامة في خلق فرص التشغيل.
* إشراك القطاع الخاص في وضع السياسات والخطط والاستراتيجيات الحكومية .
* منح التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص كأفراد وشركات تجارية وإعادة تأهيل وإصلاح

ممتلكاتهم المدمرة وبالذات المساكن والمنشآت الصناعية والخدمية، إلى جانب العمل على حل مشكلة تأخر سداد القروض التي على القطاع الخاص وتراكم الفوائد بسبب الحرب.

* حشد المزيد من الدعم الخارجي (القروض الميسرة والمساعدات المالية والفنية) بما يسمح بتمويل مشاريع إعادة الإعمار والمشاريع الجديدة اللازمة لتحقيق النمو.
* توسيع برامج تمويل المشاريع الصغيرة والمبادرات الذاتية للشباب والنساء.

4- أولويات تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص:

* توفير الخدمات الأساسية لأعمال القطاع الخاص من خلال تحسين البنية التحتية والمرافق الأساسية للاستثمار.
* تنمية الصناعات الصغيرة لأهميتها في تقليص الفقر والبطالة. وتطوير أساليب مبتكرة لدعمها، لاسيّما من خلال التجمعات العنقودية والشبكات ومجموعات الدعم الذاتي وحاضنات الأعمال.
* إصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشكيل البنى المؤسسية اللازمة لتنفيذه والإشراف عليه.

ومن حيث أولويات الأطر المؤسسية فإننا نقترح إنشاء عدد من الأطر المؤسسية اللازمة خلال هذه المرحلة وذلك كالتالي:

هيئة وطنية لتنسيق الدعم الإنساني في اليمن، وقد سبق الحديث عنها في السيناريو الأول.

صندوق ائتماني متعدد الشركاء، ويمثل هذا الصندوق الوعاء المالي لكافة موارد الدعم الخارجي (قروض، منح) التي يحصل عليها اليمن من شركاء التنمية ويعيد تخصيصها على القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق خطة إعادة الإعمار المقرة من الحكومة، ويأتي إنشاء الصندوق لتجاوز التحديات التي واجهتها اليمن خلال تجربتها السابقة مع المانحين وأهمها طول فترات تخصيص التعهدات المالية وإنفاذها وقد قدم فريق الإصلاحات الاقتصادية رؤية كاملة في عدد من المؤتمرات الدولية منها مؤتمر الرياض عام ٢٠١٢ حول الصندوق ومهامه وطريقة تكوينه والتوقعات من إنشاءه. مع العلم انه بالإمكان أن يكون الصندوق خاضعاً للإشراف من المؤسسات المحلية والدولية أي بشراكة فاعلة ومتكافئة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ولابد أن يتمتع الصندوق أو الجهاز بالاستقلالية والكفاءة والشفافية.

جهاز إعادة الإعمار والذي سيتولى:

* وضع استراتيجية عمل موحدة لجهود إعادة الإعمار ومعالجة القضايا والاحتياجات الإنسانية العاجلة في المناطق المتضررة من الأحداث والعمل على تنفيذ هذه الاستراتيجية.
* وضع معايير وآليات العمل للهيئات والوحدات التنفيذية التابعة له والعاملة في المحافظات المختلفة أو في قطاعات محددة.
* الإشراف المباشر على تنفيذ المشاريع ذات العلاقة وفي كافة المراحل (الإعداد، التنفيذ، المتابعة).
* التواصل والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة وقيادات السلطة المحلية في القضايا المتعلقة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين وإعادة الإعمار في المناطق المتضررة.
* الترتيب للاجتماعات واللقاءات وورش العمل المخصصة لجهود إعادة الإعمار ومعالجة القضايا والاحتياجات الإنسانية العاجلة في المناطق المتضررة من الأحداث.

تتطلب استراتيجية إعادة الإعمار ترابط كبير بين الجوانب السياسية والأمنية من جهة وبين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وفي هذا السياق يمكن العمل في مسارين متوازيين وهما:

- **المسار السياسي والأمني:** والذي يركز على جوانب بناء السلام وتدعيم المصالحة الوطنية بين الفرقاء السياسيين والمتصارعين في الحرب الحالية، من خلال إجراءات بناء الثقة وإقامة حكومة شراكة وطنية والاتفاق على فترة انتقالية واضحة المعالم والمهام ومحددة الفترة الزمنية، فضلاً عن الاتفاق على آلية حل الإشكاليات التي قد تنشأ خلال الفترة الانتقالية وبالأخص تلك المتعلقة بالقضايا المصيرية مثل قضية الأقاليم والانتخابات. وفي الجانب الأمني من المهم سحب الأسلحة الثقيلة والمتوسطة وإعادتها إلى مخازن الدولة وتسريح المليشيات وإعادة دمجهم في المجتمع من خلال دمج جزء من المقاتلين في هيكل الجيش والأمن وبما لا يثقل على موازنة الدولة وإعادة الموظفين في الجهاز المدني إلى وظائفهم.
- **المسار الاقتصادي والاجتماعي:** ويهدف إلى جبر الضرر للمتضررين من الصراع المسلح خلال الفترة الماضية وإعادة إعمار البنى التحتية والمنشآت العامة ويركز على انعاش سبل المعيشة للأفراد والمجتمعات المحلية وتمويل برامج الإقراض الصغير والأصغر للشباب وبما يمكن من التخفيف من حدة الفقر ومخاطر البطالة ويسهم في تعزيز فرص النمو الاقتصادي، فضلاً عن أهمية الشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ينبغي التركيز في موضوع إعادة الإعمار على جوانب الإدارة والنزاهة والشمول والمسئولية، فقد أثبتت العديد من تجارب إعادة الإعمار في بلدان مختلفة (لبنان، العراق، الكنغو الديمقراطية) وجود فساد في

صناديق إعادة الإعمار وتحولها إلى ثقب أسود يلتهم الموارد المحلية والمساعدات الخارجية، فضلاً عن استخدامه كأداة سياسية لتدعيم فئة أو منطقة أو حزب سياسي على حساب بقية المناطق والفئات والأحزاب.

4ـــ شركاء التنمية ودورهم المساند في تنفيذ الأولويات والسياسات المطلوبة:

أظهرت التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العالمية والإقليمية والمحليـــة خلال العقدين الأخيرين أن عملية التنمية وفي ظل الظروف الطبيعية التي تعيشها البلدان المختلفة لم تعد قضية الحكومة وحدها كونها لن تتمكن منفردة من مواجهة تحديات التنمية والوفاء باحتياجات السكان والمجتمعات المحلية من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية وتحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي بما يتطلبه من حشد للموارد المادية والبشرية اللازمة، الأمر الذي يتطلب ضرورة الشراكة في التنمية بين كل من الحكومة بمكونيها المركزي والمحلي والقطاع الخاص والمجتمع المدني إضافة إلى الدعم والمساندة الدولية.

ونظراً لما عانته عملية التنمية في اليمن في السنوات الماضية من تحديات كبيرة انعكست في عدم قدرة الحكومة على الوفاء بمتطلبات واحتياجات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها الاحتياج من البنى التحتية والسلع والخدمات الأساسية وفشلها في الاقتراب من تحقيق أيا من أهداف التنمية الألفية الثمانية، فإنها اليوم وبعد هذا التدمير جراء الحرب والصراعات السياسية بحاجة ماسة إلى إيجاد شراكة حقيقية وفاعلة بين شركاء التنمية بهدف تسريع جهود إعادة الإعمار والعودة إلى مضمار التنمية من جديد.

وإلى جانب الدور الحكومي الرئيسي في عملية إعادة الإعمار والتنمية والمتمثل في جوانب التخطيط وحشد الموارد المالية المحلية والخارجية وحشد الإمكانيات الإدارية والفنية والتنظيمية والقيام بعمليات التنفيذ للسياسات والإصلاحات والمشاريع والرقابة عليها يبرز وبوضوح أهمية الدور الملقى على عاتق شركاء التمية الآخرين من قطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني ومانحين إقليميين ودوليين ومنظمات دولية .

وفي هذا السياق يمكن اقتراح مجموعة من الأدوار والمهام التي ينبغي على شركاء التنمية القيام بها لمساعدة الحكومة في الانتقال من مرحلة الصراع والحرب إلى مرحلة التعافي والإعمار والتنمية.

2- THE ROLE OF THE PRIVATE SECTOR IN FRAGILE AND CONFLICT-AFFECTED STATES, WORLD DEVELOPMENT REPORT, July 2010 (updated April 2011).
Scott Gilmore, Peace Dividend Trust, email exchange of 12 February 2010

1-4. دور ومهام القطاع الخاص:

يلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً في الحياة الاقتصادية اليمنية من خلال مساهمته الكبيرة في خلق الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل العمالة والاستثمار، فضلاً عن دوره المحوري في قطاع التجارة الداخلية والخارجية، وتزداد مساهمته يوماً بعد آخر في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية وبالذات خلال الأزمات والحروب.

وقد شكل دور القطاع الخاص اليمني أثناء الحرب تجربة مميزة في الاستمرار في تقديم السلع والخدمات في ظروف بالغة التعقيد بالإضافة إلي إسهاماته في دعم العمل الإغاثي والإنساني في مختلف المناطق اليمنية التي تعاني من الحرب.

ان إيجاد دور محوري ومؤثر للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والحياة العامة اليمنية يتطلب في المقام الأول العمل على إزالة التحديات والعوائق التي تواجه القطاع الخاص سواءً كانت تلك التحديات ذاتية ومتعلقة ببنيان القطاع الخاص نفسه أو تحديات خارجية مرتبطة بالبيئة العامة والتوجهات الحكومية تجاهه.

من المهم الاستفادة من التجارب العالمية التي أعطت القطاع الخاص أدواراً مختلفة للمساهمة في عملية بناء السلام وإنهاء الحرب وإعادة الإعمار (1)، ومن أهم تلك التجارب تجربة سيرلانكا والتي شهدت حرباً عرقية وطائفية، ومع جهود إحلال السلام بادرت الغرفة التجارية بإنشاء لجنة لدعم ومناصرة مبادرة السلام بين الفرقاء المتحاربين كما أسهم القطاع الخاص في دعم الحملات الشعبية لتشجيع المواطنين على الحديث عن أهمية السلام بما لذلك من أهمية في التأثير على الرأي العام وتحويله لصالح بناء السلام.

وفي موزمبيق وبعد انهاك الحرب لكافة المتصارعين ونجاح جهود الأمم المتحدة في تحقيق السلام ساهم القطاع الخاص بإيجابية في عملية بناء السلام من خلال عودة الاستثمارات الخاصة مما عزز الثقة بالاقتصاد، كما أسهم القطاع الخاص بتوفير حاجة السوق المحلي من الغذاء والمستلزمات الغذائية، وأسهموا في جذب استثمارات الأجنبية إلى البلاد.

أما في أفغانستان فقد قام كل من صندوق النقد الدولي والوكالة السويدية للتعاون الدولي بإنشاء صندوق دعم الاستقرار النظام المالي والحد من معدلات التضخم المرتفعة، وقد كان للدعم الموجه للبنك المركزي الأفغاني أثر في البدء بإنعاش قطاع التمويل الأصغر. كما أن سياسة "الأفغاني أولا" التي

أطلقت كتوجه غير ملزم للمانحين في الشراء من السوق المحلية وعبر القطاع الخاص المحلي الأثر الفاعل في تنشيط دور القطاع الخاص، والتي أثمرت ما يقارب مليار دولار أنفقت في الاقتصاد المحلي وساهمت في خلق آلاف الوظائف.

وفي اليمن قدم إئتلاف الإغاثة الإنسانية في عدن وهو إئتلاف ترأسه عضو فريق الإصلاحات الاقتصادية علي الحبشي قدم تجربة نجاح في العمل الإغاثي والإنساني أثناء الحرب في عدن والمحافظات المجاورة، ومثل الائتلاف مظلة لتنسيق التمويل والجهود التي عملت علي تلبية احتياجات الناس الإنسانية والغذائية وعبر آليات من التنسيق والإدارة الكفؤة للدعم المقدم من قبل رجال الأعمال والمنظمات الدولية والإقليمية.

وبناءً عليه يمكن القول ان دور القطاع الخاص في مرحلة إعادة الإعمار والتنمية سيكون أكثر تأثيراً مما كان في السابق نظراً لحجم الفرص الاقتصادية والاستثمارية التي ستكون متاحة له في هذه المرحلة، ومن المتوقع ان يلعب القطاع الخاص أدوراً عدة أهمها:

أدوار بالشراكة مع الجهات الحكومية وبقية شركاء التنمية:

* المساهمة في التوعية والتعريف بجهود إحلال السلام وأهميتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص العمل والحد من الفقر من خلال منظماته المختلفة العاملة في مختلف المحافظات والمدن اليمنية.
* المشاركة في رسم السياسات الاقتصادية والخطط الحكومية لإعادة الإعمار والتنمية وفي لجان التعاون الإقليمي والدولي، والتنسيق مع الجهود الرامية إلى التكامل والاندماج الاقتصادي الثنائي والإقليمي والدولي.
* المساهمة في تطوير وإعادة إعمار البنية التحتية بنظام الشراكة مع الحكومة (PPP)، من خلال انتهاج العديد من الأساليب والطرق المستندة على المفهوم الواسع للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص مثل: (عقود الإدارة، عقود التأجير، عقود التمويل).
* المشاركة مع الحكومة والمانحين في إنشاء عدد من الآليات التمويلية المشتركة تتولى عمليات التمويل والإقراض للمشاريع المتوسطة والصغيرة وحاضنات الأعمال تستهدف مساعدة الشباب على إنشاء مشاريعهم الخاصة بما لها من مردود إيجابي على التنمية.

مصفوفة البرامج والسياسات

المرحلة الحالية

البرنامج	الهدف من البرنامج	زمن التنفيذ	المعنيين بالتنفيذ	المخرجات المتوقعة	ملاحظات
الهدف (١): المساهمة في تحسين الأوضاع الإنسانية للفئات الأكثر تضررا في المجتمع					
بناء خطة شراكة بين القطاع الخاص والمنظمات الدولية لتحسين إيصال المساعدات للأسر الفقيرة وتوزيع المبالغ النقدية للفقراء .	زيادة إشراك القطاع الخاص في أعمال الإغاثة الإنسانية وبما يسهم في حماية الفئات الأشد فقراً والأكثر تضرراً من الحرب.	عاجل	مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية + فريق الإصلاحات ومنظمات القطاع الخاص + السلطات الحكومية + المجتمع المدني	وثيقة الخطة والتي تبين أدورا ومسئوليات المنظمات الدولية والقطاع الخاص .	من المهم تفعيل دور منظمات القطاع الخاص ومبادرتها للتواصل والتنسيق مع الجهات المعنية لتحقيق الهدف .
تفعيل دور الائتلافات التنموية المشتركة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والسلطات المحلية في المحافظات الرئيسية	زيادة مستوى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالعمل الإنساني والتنموي وضمان عدم تكرار الجهود سواءً على مستوى المناطق أو القطاعات أو الفئات	عاجل	السلطات المحلية + فريق الإصلاحات ومنظمات القطاع الخاص + هيئة التنسيق للمنظمات غير الحكومية + المجتمع المدني	مجالس تنموية مشتركة بين القطاع الخاص والسلطة المحلية والمجتمع المدني	
الهدف (2) : دعم استمرارية القطاع الخاص في ظل الأزمات					
دعم مبادرات القطاع الخاص لتقديم الخدمات العامة وابرزها توفير الطاقة الكهربائية	تلبية جزء من الاحتياجات الأساسية للسكان وللمنشآت الاقتصادية من هذه الخدمات وضمان عدم توقف النشاط الاقتصادي	عاجل إلى متوسط المدى	السلطات الحكومية + فريق الإصلاحات ومنظمات القطاع الخاص + WB	خدمات عامة تفي بالحد الأدنى من الطلبات وتسهم في استمرارية النشاط الاقتصادي	يتطلب ذلك وجود اطار قانوني ينظم الشراكة بين السلطات الحكومية والقطاع الخاص كما يتطلب توفير تمويل لمشاريع القطاع الخاص التي تهدف الي تقديم الخدمات العامة ومنها توفير الطاقة.
توفير مصادر التمويل لاسيما للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	استمرارية نشاط هذه المنشآت بشكل خاص والنشاط الاقتصادي الكلي بشكل عام وضمان توفيرها للسلع والخدمات الأساسية التي يحتاجها المجتمع والمحافظة على فرص العمل التي توفرها واستمرار الدورة الاقتصادية .	عاجل ومتوسط المدى	المنظمات الدولية والدول المانحة + السلطات الحكومية القطاع المصرفي التجاري	حزمة من البرامج المخصصة لدعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	يمكن الاستفادة من المشاريع السابقة مثل مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق دعم الصناعات الصغيرة وشبكة التمويل الأصغر
تسهيل حركة الاستيراد وتدفق السلع عبر كافة المنافذ ومنها المطارات والموانئ	ضمان حرية التجارة وعدم حدوث أزمات أو اختناقات في السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع أو التأثير على أسعارها وضمان تجنب حدوث أزمات إنسانية مثل المجاعة .	عاجل	السلطات الحكومية بالتنسيق مع الفاعلين الإقليميين والدوليين + فريق الإصلاحات + المجتمع المدني	إطار عمل متفق عليه من قبل الفاعلين الرئيسيين يضمن انسيابية الاستيراد ووصول السلع إلى المستهلك النهائي	يعتمد اليمن على الاستيراد في تلبية معظم احتياجاته من السلع والخدمات المختلفة وبالتالي فان أي تأثير سلبي أو إيجابي على حركة التجارة سينعكس بصورة مباشرة على حياة السكان .

البرنامج	الهدف من البرنامج	زمن التنفيذ	المعنيين بالتنفيذ	المخرجات المتوقعة	ملاحظات
تفعيل دور البنك المركزي وإعادة الثقة بالمنظومة المصرفية	تيسير المعاملات المصرفية والحفاظ على البنية التحتية المالية والمصرفية اللازمة لاستمرار مزاولة النشاط الاقتصادي والتجاري وانسيابية المعونات الإنسانية والإنمائية نحو الداخل .	عاجل	السلطات الحكومية بالتنسيق مع الفاعلين الإقليميين والدوليين + فريق الإصلاحات ومنظمات القطاع الخاص	تفعيل البنك المركزي كمؤسسة مستقلة قادرة على القيام بوظائفها والتزاماتها تجاه المجتمع.	إلى جانب العمليات المصرفية اللازمة لنشاط القطاع الخاص ، هناك وظيفة مهمة للبنك المركزي تتمثل في المحافظة على استقرار أسعار الصرف للعملة المحلية بما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي وعلى مستوى معيشة المواطنين
تأهيل القطاع الخاص للتعامل مع المخاطر أثناء النزاعات	بناء استراتيجية للتعامل مع المخاطر التي يواجهها القطاع الخاص حالياً ومستقبلاً وتدريب القطاع الخاص عليها وبما يسهم في تقليل أثر مخاطر النزاعات على القطاع الخاص وأنشطته المختلفة، والاستفادة من تجاربه الميدانية	عاجل	فريق الإصلاحات ومنظمات القطاع الخاص بالتنسيق مع المنظمات الدولية الشريكة .	تعزيز قدرات القطاع الخاص على التعامل مع المخاطر المحتملة وتجبها قدر الإمكان أو حلها بأقل التكاليف.	
دعم الغرف التجارية ومنظمات الأعمال للقيام بدورها في الدفاع عن مصالح القطاع الخاص والتعبير عن تطلعاته.	إعادة تأهيل هذه المنظمات من خلال تعزيز كادرها الإداري وبصورة تجعله قادر على التعامل مع المتغيرات المحلية والدولية .	عاجل	فريق الإصلاحات ومنظمات القطاع الخاص بالتنسيق مع الفاعلين من القطاع الخاص والمنظمات الدولية ذات العلاقة	زيادة فعالية المنظمات في الدفاع أعضائها وتمثيل مصالحهم بصورة مناسبة	تمثل الشركات الكبيرة حجر الزاوية في تنفيذ هذا البرنامج كونهم الأكثر تأثيراً في أداء هذه المنظمات
الهدف (٣) : دعم المشاريع المتضررة أثناء الحرب وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة					
دعم المشاريع المتعثرة بسبب الحرب وإعادة تشغيلها.	إعادة هيكلة الديون للشركات ذات القدرة على النمو والنجاح والتوظيف ومنحها قروض جديدة بفوائد اقل لإعادة تشغيل المشاريع المتعثرة	عاجل إلى متوسط المدى	السلطات الحكومية + الشركاء الدوليين + الجهاز المصرفي	إنشاء صندوق خاص أو وحدة تنفيذية تتولى عمليات الدعم لهذه المشاريع	من المهم وضع آلية تنفيذية وبمشاركة القطاع الخاص لتحديد المشاريع التي يمكن دعمها
دعم المشاريع الريادية ومشاريع الشباب أثناء الحرب	تقديم الدعم الفني والمالي لهذه المشاريع وبما يسهم في تغطية احتياجات السوق من السلع والخدمات وتوفير فرص عمل جديدة للشباب	عاجل إلى متوسط المدى	السلطات الحكومية + الشركاء الدوليين وفريق الإصلاحات ومنظمات القطاع الخاص		يمكن الاستفادة من التجارب السابقة مثل تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية
العمل علي إنشاء مناطق جذب استثماري في المحافظات التي تتمتع بالاستقرار .	فتح نوافذ استثمارية ملائمة تتيح للمغتربين توظيف أموالهم إلى جانب تحفيز رؤوس الأموال المحلية على البقاء داخل البلد.	عاجل إلى متوسط المدى	السلطات المحلية + فريق الإصلاحات + ومنظمات الأعمال + الشركاء الدوليين	استمرارية العمل التنموي وتحريك الاقتصاد الوطني	

مرحلة اعادة الاعمار

البرنامج	الهدف من البرنامج	زمن التنفيذ	المعنيين بالتنفيذ	المخرجات المتوقعة	ملاحظات
الهدف (١): تحسين بيئة الأعمال لاستمرارية النشاط الاقتصادي					
إنشاء مجالس اقتصادية اجتماعية في المحافظات وعلي المستوي المركزي (الاتحادي/ الوطني) للإسهام في صنع السياسات الاقتصادية المحفزة للنشاط الاقتصادي وترشيد القرارات، مع الاستفادة من تجارب المجالس الفاعلة في هذا المجال عالميا	المشاركة في رسم السياسات الاقتصادية والخطط الحكومية لإعادة الإعمار والتنمية وفتح قنوات للحوار والشراكة مع بقية شركاء التنمية وتعزيز مبدأ الشفافية في شتى الجوانب المتعلقة ببيئة عمل القطاع الخاص	متوسط المدى	السلطات الحكومية + فريق الإصلاحات ومنظمات القطاع الخاص	تعزيز الثقة في أوساط شركاء التنمية فيما يتعلق بالسياسات الحكومية وإيجاد بيئة أعمال محفزة لأنشطة القطاع الخاص	
تهيئة الخدمات الأساسية لعودة النشاط الاقتصادي (الأمن، الخدمات، القضاء)	تعزيز وجود الدولة وسلطة النظام والقانون وبما يسهم في الحد من الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص	متوسط وطويل المدى	السلطات الحكومية	تفعيل دور القطاع الخاص، وتنشيط الاستثمار وتوسيع نطاقه وجذب الاستثمار الأجنبي	
الغاء كافة القرارات والتوجيهات التي تضمن جبايات علي القطاع الخاص منذ بدء الحرب	إزالة التحديات المستجدة التي فرضت على القطاع الخاص أثناء الحرب	عاجل	السلطات الحكومية	تخفيف العبء على القطاع الخاص وعلى المواطن كونه الحامل النهائي لتبعة تلك القرارات	
دعم مشاريع كثيفة العمالة من خلال دعم برامج النقد مقابل العمل	المساهمة في حشد جهود الحكومة والمانحين والقطاع الخاص في تبني وتنفيذ مجموعة من المبادرات والمشاريع المشغلة للعمالة	طويل المدى	السلطات الحكومية	توفير العديد من فرص العمل للشباب والعاطلين	يمكن الاستفادة من التجارب السابقة مثل تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية
الهدف (2): توسيع دور القطاع الخاص في إعادة الإعمار وتحقيق التنمية					
إنشاء جهاز تنفيذي لإعادة الإعمار يتمتع بالكفاءة والاستقلالية والشفافية والنزاهة، وبشراكة متكافئة بين السلطات الحكومية والقطاع الخاص	إقرار السياسات والبرامج الخاصة بإعادة الإعمار وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار وفقا لمعايير عالية من الكفاءة والاحتراف والشفافية وتسريع استيعاب المساعدات والمنح الدولية المخصصة لإعادة الإعمار	متوسط وطويل المدي	السلطات الحكومية + القطاع الخاص + المجتمع المدني + الشركاء الدوليين	زيادة كفاءة استيعاب المخصصات المحلية والمساعدات والمنح الخارجية المخصصة لإعادة	الاستفادة من تجارب الصناديق الخاصة الناجحة في إعادة الإعمار في الدول التي شهدت حروب.
توسيع مشاركة القطاع الخاص في تطوير وإعادة إعمار البنية التحتية	إقرار سياسات لإشراك القطاع الخاص في الاستثمار في خدمات البني التحتية والخدمات العامة	متوسط المدى	السلطات الحكومية + فريق الإصلاحات ومنظمات القطاع الخاص + المجتمع المدني	إطار عمل متوافق عليه بين الحكومة والقطاع الخاص ينظم عمليات مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع البنية التحتية وإعادة الإعمار	يمكن انتهاج العديد من الأساليب والطرق المستندة على المفهوم الواسع للشراكة مثل عقود الإدارة، عقود التأجير، عقود التمويل وسياسات التطوير العقاري في المناطق الأكثر تضرراً في المدن الرئيسية

البرنامج	الهدف من البرنامج	زمن التنفيذ	المعنيين بالتنفيذ	المخرجات المتوقعة	ملاحظات
تسهيل الشراكات بين القطاع الخاص المحلي والخارجي لإعادة الإعمار بحيث يتولى القطاع الخاص القيام بعملية الإعمار وفق عقود تنافسية وشفافة	الارتقاء بخبرات وقدرات القطاع الخاص المحلي والعمل على نقل وتوطين التكنولوجيا العالمية في الاقتصاد اليمني	متوسط وطويل المدى	فريق الإصلاحات ومنظمات القطاع الخاص بالتنسيق مع المنظمات الدولية ومؤسسات الدولة ذات العلاقة	زيادة مساهمته في عمليات إعادة الإعمار والتنمية	تسهم الشراكة مع القطاع الخاص الخارجي في نقل وتوطين التكنولوجيا المتطورة فضلاً عن تكوين الخبرات المحلية والإدارية والفنية والتقنية .
تشجيع عودة رؤوس الأموال والاستثمارات التي خرجت إلي الخارج أثناء الحرب	تهيئة بيئة مناسبة لاستعادة رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة وجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والشركات العالمية	طويل المدى	السلطات الحكومية وفريق الإصلاحات ومنظمات القطاع الخاص	زيادة معدلات الاستثمار وتحسن مستوى الأداء الاقتصادي الكلي	ضرورة الإسراع في إنشاء سوق الأوراق المالية نظراً للأهمية التي يكتسبها هذا السوق في تعبئة المدخرات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية
تحويل الشركات الفردية والشركات العائلية إلى شركات مساهمة للدخول في مشاريع إعادة الإعمار والتنمية .	تشجيع قيام التحالفات والاندماجات بين الشركات المحلية حتى تستفيد من إمكاناتها مجتمعة وتعمل على توسيع أنشطتها والدخول إلي الأسواق العالمية	طويل المدى	منظمات القطاع الخاص + الشركاء الدوليين + فريق الإصلاحات	شركات ومؤسسات قادرة على الصمود والمنافسة في ظل بيئة اقتصادية مفتوحة ومنافسة من قبل الشركات الإقليمية والدولية	تتطلب هذه العملية تأسيس أرضية قانونية وإجرائية مثل هيئة سوق المال وبورصة لتداول أسهم هذه الشركات وغير ذلك.
خلق نشاط اقتصادي في المناطق الساحلية لإعادة تموضع السكان والاقتصاد في المناطق الساحلية	زيادة الإنفاق على المشاريع العامة في المناطق الساحلية وبما يمنح مزايا تفضيلية للمستثمرين والسكان الانتقال إليها	طويل المدى	السلطات الحكومية + منظمات الأعمال + الشركاء الدوليين	تخفيض الكلفة الاقتصادية الناتجة عن التشتت السكاني والتركز في المناطق الجبلية	لا بد من إعداد استراتيجية ورؤية خاصة بتحفيز عمليات الانتقال
تنفيذ مشاريع تنمية وتطوير عقاري في المناطق التي تعرضت للدمار جراء الحرب	إعادة البناء بشكل أفضل لتجاوز التحديات والاختناقات التي كانت موجودة سابقاً وتلبية الطلب المستقبلي	متوسط وطويل المدى	السلطات الحكومية والقطاع الخاص + فريق الإصلاحات والمجتمع	مناطق حضرية عصرية وحديثة تلبي احتياجات التنمية حاضراً ومستقبلاً	

تم اعداد هذه الرؤية " استمرار النشاط الاقتصادي واعادة الاعمار " بعد سلسلة من النقاشات مع قيادات القطاع الخاص في خمس محافظات يمنية (صنعاء — عدن — تعز — الحديدة — حضرموت) . حيث اجريت النقاشات بالتعاون مع منظمات القطاع الخاص التالية :-

1. الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية
2. الغرفة التجارية والصناعية في حضرموت (المكلا)
3. الغرفة التجارية والصناعية في عدن
4. الغرفة التجارية والصناعية في الحديدة
5. الغرفة التجارية والصناعية في امانة العاصمة
6. نادي الاعمال اليمني

حول فريق الاصلاحات الاقتصاديه

تم تشكيل فريق الاصلاحات الاقتصادية كمبادرة طوعية من قبل قادة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة الى خبراء اقتصاديين بعد حضور ورشة عمل بعنوان " تعزيز صوت القطاع الخاص " المنعقدة في البحر الميت في عمان والتي نظم لها مركز المشروعات الدولية الخاصة في مارس 2012 . تأسس الفريق لتمكين القطاع الخاص المساهمة بشكل موحد وفعال في صناعة القرار والمشاركة في وضع الاستراتيجيات لتعزيز الاصلاحات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي في اليمن ، وذلك من خلال تعبئة الطاقات الفردية في مختلف القطاعات في مختلف المناطق اليمنية . لعب الفريق منذ تأسيسه دورا مهما في تصويب السياسات الاقتصادية في اليمن من خلال تقديم العديد من الرؤى والمقترحات لصناع القرار اليمني والتي من شانها تعزيز الاصلاحات الاقتصادية .

الرؤية :-

نحو اقامة شراكة حقيقة وملموسة بين كافة مكونات القطاع الخاص ، المجتمع المدني ، والحكومة من اجل الاسراع في تنفيذ إصلاحات اقتصادية عاجلة في اليمن .

الرسالة :-

العمل بشكل اوسع مع مجتمع الاعمال اليمني ، ومنظمات المجتمع المدني والخبراء الاقتصاديين ، لتقديم الؤى والحلول الاقتصادية كشراء وداعمين ومناصرين ، لجهود الحكومة من اجل تحسين السياسات الاقتصادية في اليمن

الأهداف

- تشجيع العمل التطوعي ودعم المبادرات المحلية لخدمة المجتمع
- تعزيز وتقوية الشراكات، والتشاور، والتعاون بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في اليمن.
- تعزيز الشراكات بين مجتمع الأعمال، وخبراء الاقتصاد، والمجتمع المدني من أجل تطوير ومناصرة الرؤى الاقتصادية الناجحة.
- تعزيز التشاور والشراكة مع الحكومة وأجهزتها المختلفة من أجل إنشاء وتنفيذ اصلاحات اقتصادية يمكن الاعتماد عليها وقابلة للتنفيذ.
- دعم ومناصرة الرؤى الاقتصادية بما يتوافق مع اولويات القطاع الخاص والصالح العام في اليمن

اعضاء فريق الاصلاحات الاقتصادية

للاطلاع على اعضاء الفريق من الرابط http://yemenief.org/Team.aspx

---

للتواصل :-

ائميل :- yemenief@gmail.com

ويب :- www.yemenief.org

فيسبوك :- https://www.facebook.com/yemenef/

تويتر :- https://twitter.com/YemeniEF